إعراب الفعل

عيسى سليمان حبيب

حول : رأي الدكتور مهدي المخزومي في الفعل المضارع في مقاله (آراء مطروحة للمناقشة)، وتعليق الأستاذ محمد شيت صالح الحياوي.
وهما منشوران في : مجلة (اللسان العربي) العدد 23 عام 1984

حين دعا كاتب هذا المقال إلى إعراب الفعل كالاسم (1)؛ فوجيء بدعوة الدكتور المخزومي إلى بنائه، وطرح دعوته للمناقشة، فرغب أن يسهم في هذه المناقشة سعيا إلى الحقيقة.

أولا : مقدمات

أ ــ في السماع : اعتمد علماء العربية الأوائل السَّماع قاعدة لتقرير الظواهر اللسانية العربية. وهي قاعدة وفرت لهم دراسة إحصائية منطقية. لكننا نظنهم بالغوا في تنزيه أهل عصر الاحتجاج، والتسليم بعصمتهم من الخطأ. كما بالغو في العناية بالنادر والشاذ الذي قد يعود إلى مراحل تطور قديمة، أو إلى انحراف في منعزل ما. ونكتفي بالاشارة ــ مع الاشادة ــ إلى مقال الأستاذ سعيد الأفغاني (تصحيح الأصول) (2)، ودعوته فيه إلى تصويب الأصول قبل الأخذ بها.

ب ــ في القياس : لعلّنا لانبالغ إذا وصفنا لساننا بأنه قياسي المنشأ. وحين عني الأوائل بالقياس في الصرف، بقي تطبيقه محدودا في النحو، إذ لم يبلغ القياس فيه شمول القانون العام، بقدر ماكان قياس ظاهرة على ظاهرة كأن نقيس الفعل المضارع على اسم الفاعل، أو تركيب (لا) النافية للجنس واسمها على العدد المركب فنبني اسمها على الفتح.

أو ليس الأجدى أن نسعى إلى صياغة قانون عقلي للظواهر اللسانية ــ ومنها النحوية ــ أكثر شمولا وإيجازا من الظواهر التراكمية التي خلفها السماع ؟ وقد ننصف هذا القانون إذا لم نكلفه أن يشمل الشوارد والشواذ شمولا مطلقا. وليس بدعا وجود مثل هذه الشواذ في لغة حية واسعة الامتداد في الزمان والمكان والأجناس مثل العربية، مع مايرافق ذلك من اصطفاء هنا، واحتفاظ هناك، أورثنا تراكيب غير طيِّعة للقانون. ولنا أسوة حسنة في قول

الخليل : «أحمل على الأكثر واسمي ماخالفني لغات» (3)

ج ــ **في الفعل والاسم** : للتمييز بين الفعل والاسم من المفيد أن نقول :

ــ **الفعل** : كلمة تدل على حركة بالجسم أو بالعقل، مقترنة بالزمن. ولانسى أن فكرة الزمن في تصور الانسان وليدة الحركة.

ــ **الاسم** : كلمة تدل على كائن يدرك بالحواس أو بالعقل، وهو متلبس بالمكان، منفصل عن حركة الزمن. ولافرق بين أن نأخذ بالتصنيف القديم لأقسام الكلمة، أو بتصنيف الدكتور تمام حسان (اسم، صفة، ظرف، ضمير) (4)

د ــ **في بنية الجملة** : إذا كان في اللسان العربي نظامان للجملة، فإن بنيتيهما الداخليتين متشابهتان، إذ تتضمن كلتاهما ثلاث وظائف بثلاثة محلات إعرابية، أو مراتب إعرابية، موزعة في ثلاثة مدارات، تتوضع فيها العناصر من أسماء وأفعال تربط بينها الأحرف والأدوات، يوضحها الشكل الدائري (1 ــ 2)

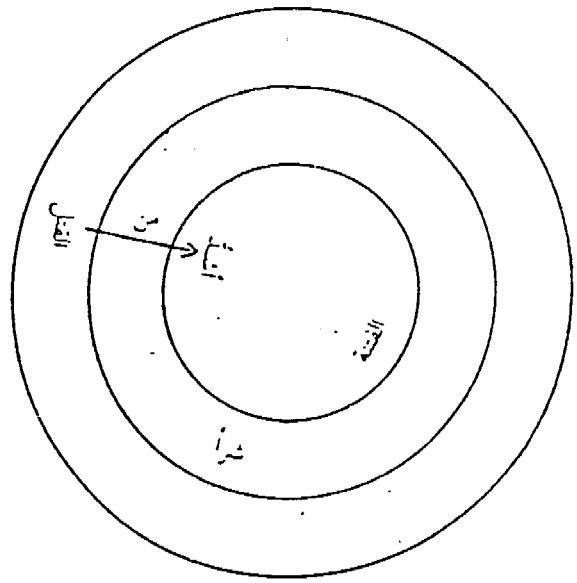

1

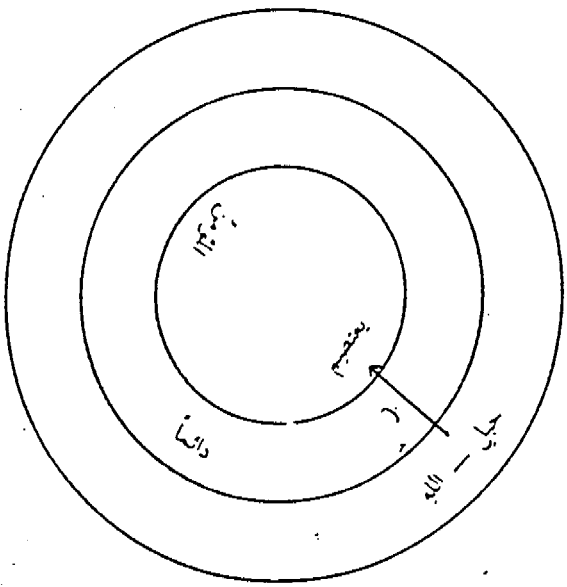
2

ونستطيع أن نقول : يخص المدار الأول المرفوعات، أوالمسنَد والمسند إليه اللّذين يكوّنان أساسَ الجملة وتوابعها، وربما صحَّ أن ندعوهما (نواة الجملة)، ولاتتمُّ النواة إلا بهما معاً، فإذا حُذِفَ أحدهما أو كلاهما (كما في النداء) كان التقدير ضرورياً.

أما المدار الثاني فهو مدار تتمات الجملة، أو عناصرها المنصوبة، أو العنصر الأساسي الرابط من مدار الرفع لمعنًى ما. وتوابع كل ذلك.

والمدار الثالث مدار التكملات أو الذيول التي تتصل بعناصر الجملة بوساطة حرفٍ رابطٍ أو اسمٍ سابق وتوابع كل ذلك. وفي هذا المدار أو قربه من جهة المدار الثاني يستقر الفعل ذو الحركة المتوقفة، الذي يدعونه مجزوماً. أو فعل الأمر الذي لم تدخل حركته مدار الزمن.

وإذا تمعَّنا في العلاقات الاعرابية بين عناصر كلتا البنيتين وجدناها متماثلة فيما.

هـ ــ **في الأداة** : نستطيع أن نجمع تحت تسمية (القيود) ماورد على ألسنة النحاة من تسميات (الأدوات ــ الأحرف العاملة ــ أحرف المعاني). وهذه لا تتحمل معاني إعرابية في الجملة، لكنها تقيد المعنى، أو تخصصه، أو تضيق رقعته المعنوية أو الزمانية. وينتقل بالتالي من مدار الرفع إلى مدار النصب.

أمثلة : ــ «يسألونك عن الروح» [سورة الإسراء الآية 85]

الدلالة الزمنية للفعل (يسألونك) مطلقة، وحدوثه مستمر في حركة الزمن.

ــ «وإذا أردنا أن نهلك قرية ....» [سورة الإسراء الآية 16]

الدلالة الزمنية للفعل (نهلك) مقيَّدة بدلالة الحرف (أنْ)

ــ «وكلبهم باسطٌ ذراعيه ...» [سورة الكهف الآية 18]

اتصاف (كلبهم) ببسط ذراعيه مطلق غير مقيد بمعنى آخر أو زمن محدد

ــ «إنَّ ربَّك يبسط الرزق ...» [سورة الاسراء الآية 30]

إنعامُ الخالق (ربك) ببسط الرزق مقيَّد بدلالة (إنَّ) التي تأثرها المبتدأ.

فما الذي ينقل العنصر الأساسي من مدار الرفع إلى مدار النصب ؟ أهو الحرف (الأداة) أم المعنى الذي قيَّد علاقة الإسناد ؟

حين بنى أجدادنا نظام النحو العربي على نظرية العامل أو عمل الأداة؛ وقعوا في نوعٍ من الشكلية اللفظية، لم يحررنا منها تأكيدهم أن الأداة تعمل بمعناها لابلفظها، وحدث ــ بالتالي ــ فصلٌ بين النحو والمعاني.

ولو أقمناه على أساس المعنى أو (القيد) لاستطعنا تحرير لساننا من عيوب التشعب، وإحياء مافيه من سماتٍ عقلية وفنيَّةٍ وحضاريَّةٍ مطموسةٍ بركام المصطلحات، وتوظيفها في بناء عقلٍ حضاريٍّ متقدمٍ فإن قيل : «كيف ؟»، قلنا : تعالوا نبدأ !

لنقل : إنَّ القيد المؤثر في المعنى يسبِّبُ نقل العنصر الأساسي من مدارِ الرفع إلى مدار النصب وربما الجزم. ولنتذكر أنَّ هذا الهبوط في المرتبة لايصيبُ سوى العنصر الأساسي المعروف (بالمسند أو المسند إليه).

وربما كشفَتْ دراسةٌ صوتيَّةٌ أعمق للأحرف العاملة (القيود) عن معانٍ لسانيَّةٍ جديدة غير ماسجَّلَتْ كتب النحو القديمة.

ويوضح الشكلان الدائريان (3 ــ 4) خروج المسند أو المسند إليه إلى مدار النصب. مشيرَيْن إلى أن الظواهر التي تطرأ على البنيتين (الفعلية والاسمية) واحدة. ونستطيع بتمثيل هندسي مشابهٍ توضيحَ خروج الخبر بفعل دخول ما يدعى (الفعل الناقص)، إذا سلمْنا بما قاله القدماء عنه. أما الفاعل فلا يخرج من مدارهِ ظاهراً كان أم مضمراً. ولهذا مغزاه الفلسفي والفني.

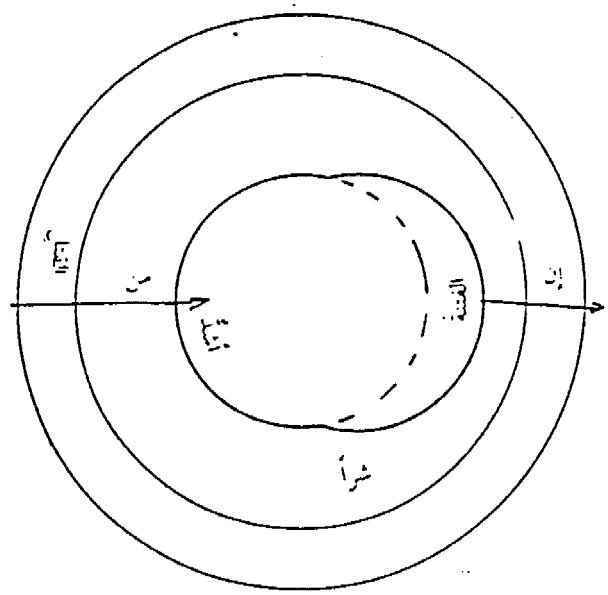

3

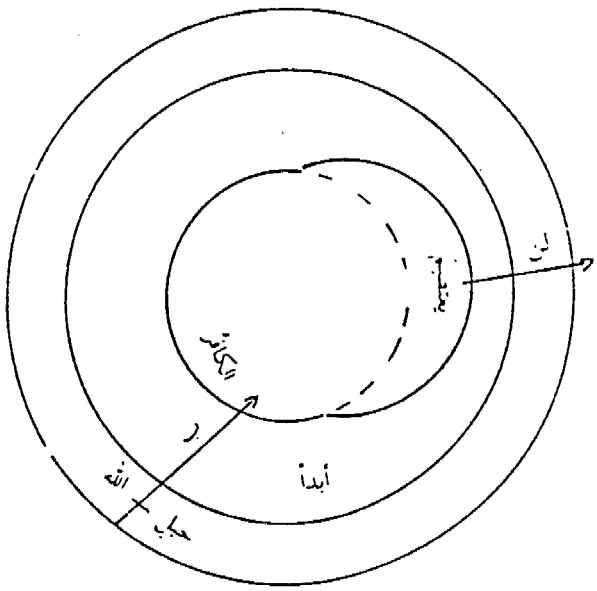

4

أما خروج المضارع إلى مدار الجزم فيمثل بالطريقة نفسها على أن تصل استطالة الدائرة إلى مدار الجر. ومغزى هذه الاستطالة مع بقاء المدار مفتوحاً بين العنصرين بقاءُ العنصر قائماً بوظيفة الإسناد.

ولا يتسع المجال — هنا — لمناقشة اقتراح الدكتور شوقي ضيف حول الاعراب الذي يراه للأفعال الناقصة (5). ولا لمناقشة رأي السيد محمد الكسار في أنَّ المبتدأ المنصوب يتخلى عن وظيفة الأساس إلى وظيفة الفضلة (6).

ولكن لابدَّ لنا من التذكير بأن دلالة زمرة (كان) من الأفعال دلالة زمنية أكثر منها حدثيَّة. وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه (7). وبأنَّ خروج المبتدأ إلى مدار النصب لايحوِّل فائدة الخبر عنه، وهذا يعني هبوط مرتبته الاعرابية وبقاءه متحملاً لوظيفته الأساسية. وكما يخرج المبتدأ عن مداره متأثراً بمعنى الحرف يخرجُ الخبر بما يدخله الفعل الناقص من قيدٍ زمني على اتصاف المبتدأ بالخبر.

و — في الاعراب والبناء :

قال ابن جني (8) :«الاعراب : هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ...» والبناء هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً، من السكون أو الحركة، لاشيءٍ أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناءً لما لزم ضرباً واحداً، فلم يتغير تغير الاعراب.

ولو أردنا المزيد من الدقة في تعريف الاعراب لقلنا هو الابانة عن المعاني (الاعرابية أو الوظيفة) بحركات الألفاظ. وهذا ظاهر في واقع الاعراب. وإذا كانت (الإبانة) تعني الإفصاح صار واضحاً أن الاعراب ليس التغير بل هو الإفصاح. وبالتالي : ليس البناءُ الثباتَ. فإذا نظرنا إلى حركة الضمير (المضاف

إليه) في قولنا : (فتح العالِم كتابهُ أو قرأ في كتابهِ) وجدناها غير ثابتة.

فما الفرق بين البناء والإعراب ؟

أرى أن رواد النحاة وجدوا الإعراب قاعدة عامة في اللسان العربي، ورأوا أواخر الكلم يتغير لفظه تبعاً لمعناه الاعرابي، ورأوا مايشذُّ عن هذه القاعدة، فأخذوه كما هو وسموه مبنياً بمعنى : (موضوع) لايكون البناء عكس الإعراب تماماً. وتوزيع الوظائف الاعرابية (أي مهام تكوين الجملة) يتحملها المعرب والمبني على حدٍ سواء. وحين رأوا المعربَ يتغير لفظ آخره حين يحمله قيدٌ ما على هجرة مداره، والمبنيَّ لايتغير لفظ آخره، تخيلوا فيهُ معنى الثبات وفرضت ظاهرة البناء نفسها في اللسان العربي، وهي ظاهرة صوتية بحتة.

يحملنا على تبني هذا الرأي تقريرهم أن الأصل في البناء السكون :

ابن مالك في ألفيته يقول :
وكل حرفٍ مستحقٌّ للبنا
والأصل في المبنيِّ أن يسكّنا

وابن هشام (9) يقسم المبنيات فيقول :
«الأول : المبني على السكون ... وقد قدمته لأنه الأصل»
كيف تحرَّك هذا الساكن ؟

استطعنا أن نثبت الأصل أم لم نستطع، فمن المعقول أن نرى في حركة المبني مجرد استحسانٍ موسيقيٍّ، لاصلة له بالوظيفة الاعرابية.

ز ــ في الحركة : طال الجدل حول دلالة الحركة في الكلمة العربية بعامة وفي آخرها بخاصة، من تلامذة سيبويه والكسائي إلى الأستاذين إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) وزكي الأرسوزي في كتابه (العبقرية العربية في لسانها) ثم الأستاذ أحمد الأخضر غزال في «اللسان العربي المجلد العاشر) والدكتور : محمد محمود محمدين في (اللسان العربي المجلد الثامن عشر).

ولا أريد ولاأستطيع إضافة جديد هنا، ولكني أذكر أن منشأ اللغة صوتي وأن العربية احتفظت بعفوية دلالتها الصوتية. فمن المنطقي أن نتلمَّسَ في هذه المصوتات القصيرة (ـُ ـَ ـِ) دلالات معنوية.

وقد قام الأستاذ غزال (10) بدراسة هامة أبرز فيها بالملاحظة أثر حركة عين الفعل في معناه (شرَفَ ــ شرُفَ ــ شرِفَ) بالفتح والضم والكسر. وتطبيق ذلك على حركة اخر الكلمة قد يكشف معاني تتجاوز المألوف من المعاني الاعرابية. وفي ذلك يقول الأستاذ غزال : (11)

«إذا اعتمدنا فلسفة الحركات بالنسبة إلى الجسم البشري [أي آلية النطق] استطعنا أن نشيد نحواً جديداً منطقياً، يكشف الستار عن النحو القديم الذي بنى عليه القدماء لغتهم ... وعند ذاك تصبح العربية أسهل اللغات بالنسبة إلى ما يريدُ العقلُ أن يعبر عنه، وتسترجع ملكتها التي ضاعت في السماع بخطئها وصحيحها دون معيارٍ للتمييز بينهما».

والمرجو أن تكشف دراسة فلسفة الحركة في الكلم العربي عن عمق الصلة بين صوت الحركة وفلسفة المعنى. وتكشف بالتالي أصل ظاهرتي البناء وهي ــ كما يرى الدارس ــ شاذة؛ والاعراب وهي الأصل.

وهكذا نستطيع أن نقرر : أنَّ حركة الاعراب إفصاح عن الوظيفة الاعرابية وحركة البناء استحسان صوتي يتأثر بما قبله أو بعده من حركةٍ أو ضرورةٍ لفظية تعبيرية.

ثانياً : خلاصة آراء الدكتور المخزومي ومناقشتها :

أ ــ مصطلح المضارع : (12) [مصطلح المضارع : مصطلح استخدمه البصريون، ويذكره الكوفيون باسم (المستقبل). وهو يعني عند مستعمليه مضارعة الاسم وبالتحديد اسم الفاعل. وهذه مضارعة متوهَّمة، وهي تطبيق لفكرة العامل التي راودت أذهان الدارسين]

ويعلِّق الأستاذ الحياوي (13)، فيرفض تسميته (المستقبل) على مذهب الكوفيين لأنه يدلّ على الحال والمستقبل معاً، ويقترح تسميته (الفعل الزماني) والدارس يرى صحة تسميته (المضارع) على أن نفهم المضارعة فهماً جديداً ينسجم وعلاقة حركة الفعل بالزمن. بمعنى أن المضارعة للزمن وليست للاسم، وهذا يتضمن عكس مقولة القدامى. ماهو مضارعاً لاسم الفاعل بل إنه اسم الفاعل يشبهه بدلالته على الحركة. ولهذا أعملوه عمل الفعل. وليس لكونه يدلّ على الحال والاستقبال مايسوِّغ تسميته (الزماني) لأنّ المضارعة تشير إلى الاستمرار، ولأنّ مادُعِيَ (الفعلَ الناقصَ) أولى بهذه التسميّة التي لاتتضمن معنى الحدوث.

ب ــ إعراب (يفعل) : أمعربٌ يفعل أم مبني ؟ (14)

دعا الدكتور المخزومي إلى بناء صيغة (يفعل) معتمداً تعريفاً جديداً للاعراب : «بيان ما للكلمة في أثناء الجملة من معنًى إعرابي، أومالها من وظيفةٍ لغويّة تؤديها».

وهذا التعريف لايختلف عما سبق من تعريف ابن جني إلا من حيث الفهم الجديد (للمعاني) التي لاتعني المعاني التعبيريّة بل المعاني الوظيفية التي يقيم عليها الدكتور المخزومي إعرابه الذي نؤيده فيه، والذي دعا إليه ابن مضاء القرطبي ومن ترسَّم خطاه.

فما علاقة هذا بإعراب صيغة (يفعل) أو بنائها ؟

[المعاني الإعرابية التي تقتضي أن تتغير أواخر الكلم في الجملة بمقتضاها هي : (الإسناد، والاضافة، والمفعولية، وما كان من هذا القبيل) ... إن الذي يتحمل هذه المعاني ويتغير آخره بحسبها من أقسام الكلمة هو الاسم وحده ... ففعل المستقبل أو (يفعل) صيغة فعلية، والفعل لايتحمَّل [لايتحمل] من المعاني الاعرابية شيئاً. فهو مبني لامحالة ... ولذلك كان الدارسون على حق إذ ذهبوا إلى بناء (فعل)، وكان ينبغي ألاّ يترددوا في القول ببناء المستقبل (يفعل) أيضاً، لولا تأثرهم بالمنهج الكلامي أو المنهج الأصولي.... لولا توهمهم أن تغير أواخر المستقبلات، إنما كان بتأثير الأدوات المختصة ... إن القول بعمل الأدوات المختصة تعمُّل منطقي لامكان له في الدرس النحوي اليوم].

ويكتفي الأستاذ الحياوي في تعليقه (15) برفض قياس المضارع على الماضي، ورفض إلغاء عمل الأدوات، متخوفاً من «بلبلةٍ لسانيّةٍ وبعثرةٍ فكريّة من الصعوبة حصرُ آثارها الضارة ونتائجها الوخيمة».

وللدارسِ رأي يخالف كليهما من عدة أوجه :

1 ــ تعريف الاعراب (بيان ماللكلمة من معنى أو وظيفة) يتضمن عنصرين : الأول : الوظيفة والثاني : بيانها.

وليست الوظيفة وقفاً على الأسماء كما يقرر الدكتور المخزومي، فوظيفة الاسناد أهم وظائف الجملة، والفعل أحدُ عنصريها. وحبذا لو عدَّلنا مقولة «الفعل لايتحمل من المعاني الاعرابية شيئاً» وقلنا : حين يتحمَّل الاسم معاني أو وظائف مختلفة يتحمل الفعل ــ بكل صيغه ــ وظيفة واحدة هي الإسناد وبالتحديد لايكون إلا مسنداً. ولهذا علاقة منطقية بدلالة الفعل على الحركة.

2 ــ ليست المعاني الاعرابية وقفا على المعربات مادامت تعني مهام بناء الجملة. والأسماء التي يرى الدكتور المخزومي أنها تتحمَّل هذه المعاني، الكثيرُ منها مبني. لذا أرى أنه لافرق بين المبني والمعرب في تحمُّل المعنى الاعرابي. لكنه فرق صوتي كما سبق. وبعبارة أخرى : الفرق في صلة الحركة بالوظيفة الاعرابية.

3 ــ أعرَبَ العربيُّ لسانه قبل ظهور (التعمُّل المنطقي) وميَّز حدسه بين وظائف الاسم. فلماذا لانتوقع أن يكون قد ميَّز بين أحوال الفعل من حيث مسايرة حركته للزمن أو تقييدها أو توقفها.

ومن فوائد هذه النظرة أنها توحد الظواهر الاعرابية في الجملتين الاسمية والفعلية؛ وتساعد في بناء جديدٍ للنحو أكثر شمولاً وأقرب إلى تذوق فنون التعبير في العربية. وكم يكون مفيداً أن نلحظ شبه الفعل ــ بصيغه الثلاث ــ بالخبر، كلاهما مسند. قد يكونُ إسناده مطلق الدلالة الزمنيَّة؛ فيكون مرفوعاً أو تقيَّدُ تلك الدلالة فيُنصَبُ. ويتطلب هذا الطرح دراسة علاقة الفعل بالزمن.

ج ــ **الفعل والزمن** : يرى الدكتور رشاد محمد خليل (16) أن العربية «نظرت إلى علاقة الفعل بالزمن من حيث الانقطاع أو الاستمرار، فعبرت بصيغة الماضي عن الحدث الذي انقطع زمانه وعبَّرت بصيغة المضارع عن الحدث الذي استمرَّ زمانه» ثم يقول : «إن العرب لم يقسموا الزمن إلى ماضٍ، حاضر، مستقبل، بل قسموه إلى منقطع ومستمر».

ويرى أن الماضي والحاضر والمستقبل مجرَّدُ جهاتٍ في الزمن، وأنَّ صيغة الماضي تعبر (بسكونها وجمودها) عن الزمن المنقطع، في أي جهة كانت في حين تدلُّ صيغة المضارع (بمرونتها وحركتها) على الزمن المتحرك ولذلك جاءت معربة في أي جهة من الزمن كانت.

ويفهم من كلامه أن سكون آخر الأمر دليلٌ على عدم قيام الحركة أو عدم دخولها الزمن. لكنه لم يعلل جزم المضارع.

ويودُّ الدارس أن يأخذ بمبدأ الاستمرار والانقطاع قاعدةً لإعراب الفعل بكل صيغه، بعبارةٍ أخرى يودُّ إعراب الأفعال داخل الوظيفة الواحدة : (الإسناد) على أساس الإطلاق أو التقييد أو الانعدام.

د ــ **إعراب الفعل** : أرى أنَّ الفعل ــ بصيغه الثلاث ــ يدلُّ على ثلاثة أوضاع مع الزمن :

أ ــ حركة دخلت الزمن وأنجزت (الماضي)

ــ تعايشُ الزمن بين استمرارٍ تارةً واحتباسٍ (المضارع).

ج ــ حركة لم تدخل الزمن (الأمر)

ويستعمل اللسان العربي هذه الصيغ في أساليب متشابكة، فتتداخل الدلالات.

فإذا اعتمدنا في إعرابها مبدأ العلاقة الوظيفية بين عناصر الجملة من جهة ودلالة البنية الزمنية من جهة استطعنا تلخيص مايلي :

1 ــ **البنية ذات الدلالة الزمنية المطلقة**، وهي بنية المضارع المجرد من النواصب والجوازم ــ على حدِّ قول النحاة ــ أو المجرد من القيد الذاتي أو اللفظي ــ على حد قول الأستاذ أحمد عبد الستار الجواري (17) وهي معربة مرفوعة بلا خلاف.

ــ 2 ــ **البنية ذات الدلالة الزمنيَّة المقيَّدة**، ولها صيغتان :

أ ــ الماضي الذي تدلُّ صيغته بقيدها الذاتي على زمنٍ مقيد أو مخصص أو منقطع. وليس مفروضاً أن تكون في جهة الماضي كما تدل التسمية (رأي الدكتور رشاد محمد خليل) بدلالة قوله تعالى (ويوم ينفخ في الصور

ففزِعَ مَنْ في السموات ومَنْ في الأرض) الذي لاحظ أنّ كلا الفعلين (ينفخ، فزع) سوف يحدث في جهة، المستقبل ولكن الأول يدل على الاستمرار باستطالة الصوت والثاني يدل على الانقطاع والمفاجأة. (18)
ب ــ المضارع المسبوق بناصب، وهو المقيد المدلول الزمني بقيدٍ لفظي (19) أو المخصص بالمستقبل (20) أو مشكوك بفاعليته (21). فهو شبيه بالصيغة الدالة على الانقطاع، لكنَّ حركته لم تنجز. وتأتي الدلالة على الانقطاع بمعنى الحرف الذي نرجو أن تكشف الدراسة الصوتية الحديثة له عن معانٍ أعمق مما تردده كتب النحو.

وهكذا يرى الباحثُ أنَّ الصيغتين متشابهتان ومن المفيد أن تعربا نصباً. بخروج كلتيهما من مدار الاستمرار الزمني أو مرتبة الرفع (الشكل 4) مثال : (ولكن يريدُ ليُطَهِّرَكُم ولِيُتِمَّ نِعْمَتَه عليكم) [المائدة الآية 6]

(يريدُ) صيغة تدلُّ على الاستمرار أو الإطلاق الزمني

(ليطهركم) صيغة لاتدلُّ على الاطلاق الذي تحمله صيغة (يريد) والواضح أنَّ علاقة الصيغة بما قبلها في الجملة والتي دلَّ عليها دخول (اللام) قيدت الدلالة الزمنية لحركة الفعل.

ولا بدَّ ــ هنا ــ من ملاحظة أنَّ حرفي (السين وسوف) يخصصان المضارع بالمستقبل دون أن يُنصَبَ، ولكن حركة الفعل بعدهما قائمة في الذهن وليس عجبا أن نتصور لها امتداداً غير متوافر في (ليطهركم).

ولابدَّ من دراسة صوتية تميز بين (لو) و(أنْ)

ــ 3 ــ البنية المعدومة الدلالة الزمنية :

بعبارة أفصح بنية الفعل الذي لم تدخل حركته مدار الزمن ولها صيغتان :
أ ــ المضارع المقيد بجازم ما : من حرف أو أسلوب جازم، فهو منقطع الحركة أو معلق الحدث (22) أو يحمل معنى الطلب أو الشرط (23).

ولابد من ملاحظة أن مصطلح الجزم يعني القطع لغويا، وتُقطع حركة الفعل فيه قبل إنجازها بالنهي. أو يطلب الشروع بها بالطلب.
ب ــ الأمر : وهو البنية التي توجه إلى من يُطلَب إليه الشروع بالحركة. وهذا الشروع يعني دخولها مدار الزمن. وسكون آخرها دليل عدم مباشرتها بل وعدم قيامها في ذهن فاعلها.

وعلى الرغم من تماثل الصيغتين من حيث المعنى، فقد قرر النحاة إعراب الأولى وبناء الثانية. فإذا قلنا : (لتعتصموا بحبل الله أو قلنا اعتصموا بحبل الله) وجدنا الدلالتين المعنويتين والزمانيتين متشابهتين. مع فارق لفظي. هو تقييد صيغة المضارعة باللام في الأولى. والاكتفاء بقيد الصيغة في الثانية. وهذا يرجح كونهما معربتين جزما.

من كل ما سبق نخلص إلى :
ــ الكلام العربي معرب بالأصل أسماء وأفعالاً تدلُّ على هذا الاعراب قرينتان : معنويةٌ ولفظيةٌ، إحداهما أو كلتاهما، على حد تعبير الدكتور تمام حسان (24)
ــ عنصرا (النواة) أو دائرة الإسناد مرفوعان في البنيتين : الفعلية والإسمية، ماداما مطلقي الدلالة المعنوية أو الزمنيَّة.
ــ عناصر (التتمة) أو دائرة المفعولية أو العناصر التي تخصص مدلول النواة منصوبة. ومثلها عنصر النواة المقيَّد بما يخصص معناه أو زمانه في البنيتين أيضاً.
ــ الفعل الذي لم تدخل حركته الزمن أو قطعت بالنهي مجزوم.
ــ الاسم الذي يحدد إسما قبله أو يرتبط بحرفٍ يصله بعناصر الجملة في المدارين السابقين مجرور.

ـــ علاقة نصب الفعل الماضي الفتحة وعلامة جزم الأمر هي علامة جزم مضارعه.
ـــ يمنعُ ظهور علاقة النصب أو الرفع ضرورة موسيقية ومن ذلك :
أ ـــ سكون الماضي المتصل بضمير فاعلٍ متحرك والمضارع المتصل بنون النسوة والعلة كراهة العرب لتوالي الحركات. وهذه مسألة لفظية لاإعرابية.
ب ـــ تقدير الحركة على حرفٍ لا يناسبها أو في جواره، ومن ذلك الماضي المتصل بواو الجماعة الذي اتهموه بالبناء على الضم وما المسألة إلا مجانسة لفظية
ج ـــ ظهور حركة في غير موضعها مثل حركة منع التقاء الساكنين، وحركة المضارع المؤكد بالنون الموصوم بالبناء على الفتح. ولا أرى أنه حرّكه بها إلا لإحداث الضغط الصوتي على النون، ولاأرى فرقاً بين صيغتي : (لتعملْ ولتعملَنَّ) أو صيغتي (اعملْ واعملَنَّ).

ومن مفارقات النحو غير المقبولة أن نقول : إنَّ حركة المبني لم يحدثها العامل، ثم نعلل بناء الفعل باتصاله بضمير، فيكون هذا الاتصال سبباً وليس عاملاً. فكيف نفهمُ هذا ؟
ـــ البناء حالة صوتية في الأسماء المبهمة التي لاتقبل الاضافة ـــ أو الأسماء (غير المتمكنة) ـــ والضمائر، حالت دون حملها لعلامة إعرابها.

وكم نودُّ لو تقوم دراسةٌ جادة لنظام النحو العربي توضّحُ أثر الموسيقى في ظاهرة الاعراب، ولانشكُّ في أنها ستخلّصُ النحو العربي من مفاهيم كثيرة تقليدية مأخوذةٍ بالشكلية اللفظية.

ثالثاً : خاتمة

أردتُ ـــ من خلال مناقشة رأي الدكتور المخزومي ـــ طرحَ مسائلَ يعزُّ على النظرة الفرديَّة فيها تقرير حقيقةٍ حاسمة. وأبرز هذه المسائل :
ـــ وحدة الظاهرة الاعرابية في نوعي نظام الجملة الفعلي والاسمي.
ـــ مضارعة الفعل للزمن، وإعرابه على هذا الأساس بصيغه الثلاث، وإرجاع ماخالف ذلك من حركات إلى الظاهرة الموسيقية الأصيلة في اللسان العربي، والدعوة إلى دراستها.
ـــ الشك في أصالة ظاهرة البناء، والدعوة إلى دراستها من جديد.

ومع توجيه الشكر إلى جميع الذين أفدتُ من آرائهم وجهودهم؛ لابد من الاعتذار لما في البحث من عباراتٍ خاطفةٍ كان من حقها المزيد من التفصيل. لكنني آثرت الإيجاز تجنباً للتشعب. والله من وراء القصد.

المراجع :

1 ـ مجلة المعلم العربي ـ دمشق العدد 4 عام 1985ـ مقال:(النحو العربي)
2 ـ مجلة اللسان العربي ـ المجلد 16 الجزء 1 ـ مقال : (تصحيح الأصول)
3 ـ المرجع السابق
4 ـ الدكتور تمام حسّان ـ (اللغة العربية مبناها ومعناها) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973 ص 90.
5 ـ الدكتور شوقي ضيف ـ (تجديد النحو) ـ دار المعارف بمصر 1982.
6 ـ الأستاذ محمد الكسّار ـ (المفتاح في تعريب النحو) ـ المكتب العربي للاعلان والنشر والطباعة.
7 ـ كتاب سيبويه ـ بولاق ـ مصر ـ عام 1316 هـ ج 1 ص 21 ـ 29.
8 ـ الخصائص ـ دار الهدى بيروت ـ الطبعة الثانية ج 1 ص 35.
9 ـ شرح شذور الذهب ـ المكتبة التجارية 1965.
10 ـ مجلة اللسان العربي ـ المجلد : 10 ـ الجزء : 1 ـ مقال : (فلسفة الحركات في العربية).
11 ـ المرجع السابق.
12 ـ المرجع السابق ـ المجلد 23 ـ الجزء 1 ص 91.
13 ـ المرجع السابق ص 83.
14 ـ المرجع السابق ص 93.
15 ـ المرجع السابق ص 83 ـ 84.
16 ـ المرجع السابق المجلد 17 الجزء 1 بحث (تكوين الفكر العربي قبل الاسلام)
17 ـ كتاب (نحو الفعل) ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي عام 1974.
18 ـ المرجع السابق رقم 16 (مجلة اللسان العربي).
19 ـ المرجع السابق رقم 17.
20 ـ المرجع السابق، و«شرح شذور الذهب» ص 291 .
21 ـ المرجع السابق رقم 6 (المفتاح في تعريب النحو).
22 ـ المرجع السابق رقم 7 (كتاب سيبويه).
23 ـ المرجع السابق رقم 6 (المفتاح في تعريب النحو).
24 ـ المرجع السابق رقم 2 (مجلة اللسان العربي) المجلد 11 ص 31 ـ مقال : (القرائن النحوية).